كلمة السيد براجع قدور

- الرئيس الأول للمحكمة العليا -

في الجلسة الإحتفائية لإفتتاح السنة القضائية

2008 -2007

- فخامة السيد رئيس الجمهورية،

- السيد رئيس مجلس الأمــة،

- السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

- السيد رئيس الحكومة،

- السيد رئيس المجلس الدستوري،

- السيدات والسادة الوزراء،

- السيدة رئيسة مجلس الدولة، والسيد محافظ الدولة لدى مجلس الدولة،

- السيدات والسادة الضيوف الكرام،

- زميلاتي، زملائي،

- أيتها السيدات الفضليات، أيها السادة الأفاضل،

يسعدني غاية السعادة أن أرحب، قبل كل شيئ، باسمكم جميعا، وباسمي الخاص، بفخامة السيد رئيس الجمهورية، رئيس المجلس الأعلى للقضاء و القاضي الأول للبلاد وأن أحييه تحية صادقة مفعمة بالود والتبجيل، وهو الذي دأب كل سنة على تكريمنا بحضوره من خلال إشرافه شخصيا على افتتاح السنة القضائية.

كما يسرني أن أرحب بجميع الحاضرين وبكل الضيوف الكرام الذين أبوا إلا أن يشرّفوا هذه المؤسسة القضائية بحضورهم ومشاركتهم في هذا الحفل البهيج.

- فخامة السيد رئيس الجمهورية،

لقد حرصتم، منذ أن تقلّدتُم منصب القاضي الأول في البلاد، على التذكير دومًا بضرورة تكييف قطاع العدالة مع التحولات الجارية على كل المستويات، سواء داخل البلاد أو في العالم، مع التأكيد على أنه لا يمكن تصور أي تطور ولا أية ديمقراطية دون عدالة قوية وذات مصداقية، وعلى أنه لا يمكن بلوغ هذه الغاية دون توفير الشروط المواتية لإرساء عدالة ذات أداء أمثل، تطبعها الرصانة والنزاهة والنجاعة، وتتطور بعيدًا عن المعوقات والعوارض المادية؛ عدالة تتمكن، من خلال تيسير سبل التقاضي، وضمان وحماية الحقوق الأساسية للفرد، من استعادة ثقة المواطن في كل مؤسسات الدولة.

وإننا لمقتنعون، مثلكم، فخامة الرئيس، بأن الدولة لن تستعيد هيبتها الكاملة إلا عندما تكون سلطة القانون هي العليا، فتسود العدالة، ويستتب الأمن، والسلم الاجتماعي وتتحقق التنمية.

كما حرصتم، منذ سنة **1999**، من خلال التوجيهات التي أسديتموها بمناسبة افتتاح السنة القضائية، على حث قضاة المحكمة العليا باستمرار، على حسن تقدير الدور الذي خولهم إياه الدستور، والمتمثل في السهر على التطبيق الأمثل للقانون وتوحيد الاجتهاد القضائي. وقد أدرجتم ذلك ضمن مشروع إصلاح العدالة حيث جعلتم منه أولوية وطنية، اقتناعًا منكم بأن:

- العدالة هي المثل الأعلى الذي يقوم على أساسه بناء أي مجتمع، مثلٌ أعلى نابع من فطرة الإنسان،
- وأنها في صميم انشغالات المجتمع،
- وأن القاضي لا يمكن أن ينفصل عن المجتمع ليعيش في برج عاجي، لأنه طرف معني إلى حدّ كبير، ولاسيما فيما يتصل بتطلعات المواطن إلى تحقيق الرفاهية والرخاء للجميع،
- وأن لا جدوى من دفع المجتمع إلى الرقي، دون تحسين أداء العدالة، وقوانينها، وإجراءاتها، ودون الحرص على ضمان الإنصاف وتسخيرها لخدمة الجميع.

إن ما ينتظره المواطنون من العدالة واضح كل الوضوح. فهم ينتظرون أن تكون ذات أداء أمثل وفي متناول الجميع وأن تعجّل بإصدار الأحكام وأن تتوخى العدل والإنصاف. وذلك ما يتجسد في المجتمعات العصرية بتيسير اللجوء إلى العدالة وضمان المساواة في التقاضي، وهما دعامتان أساسيتان للمحاكمة المنصفة. وعليه، يجب أن تُولى عناية خاصة لمسألة التعامل مع المتقاضين منذ أول اتصال لهم بالمرفق العمومي للعدالة.

غير أنه، لا جدال في أن آجال معالجة القضايا، على الأقل فيما يخص مؤسستنا، لا يستجيب لتطلعات المواطن، حيث إن طول انتظار الفصل في القضايا، مهما كانت أسبابه، يقلل من نجاعة العدل.

وبالتالي، يجب على المحكمة العليا، باعتبارها مرفقاً عموميًا، أن تجد حلولا لهذا الأمر الواقع قصد تسوية النزاعات التي تُرفع إليها في آجال معقولة. ومن أجل ذلك، تم خلال السنوات الأخيرة اعتماد مقاربات جديدة بهدف تيسير وتبسيط الطرق والإجراءات القضائية وتقريب مؤسستنا من المواطن، من خلال تحيين وترشيد التشريع وكذا تحديث الجهاز القضائي بما يضمن تسهيل العلاقات مع المتقاضي والإسراع في الفصل في قضاياه، مع السهر على اشتراط جودة الأداء.

لذا، فقد عكفنا، أثناء السنة المنصرمة، على تمكين مؤسستنا من الاستفادة من الأدوات الحديثة للتسيير، وذلك بإقامة شبكة انترانات مخصّصة أساسًا لتسيير ملف الطعن بالنقض، تسمح بضمان تسيير عقلاني للملفات، عن طريق ترتيب الأولويات، وتحديد عوامل الانسداد وتقديم خدمات مُثلى للمتقاضي، حيث أنها تمكّن كلاً من المتقاضي ومحاميه من الإطلاع على مختلف مراحل معالجة ملفه، عبر شباك إلكتروني وحيد. كما تسمح للقضاة، في الوقت ذاته، بتكوين رؤية حقيقية عن موضع المسؤوليات الملقاة على عاتقهم.

وتُعدّ هذه الأداة، قبل كل شيء، ضمانًا للشفافية والإنصاف، ووسيلة للحصول على الأرقام الأساسية للجهة القضائية، وكذا وسيلة للبحث بشكل سريع عن أية معلومة.

وقد سمحت هذه الوسيلة بتحقيق مرونة أكبر في معالجة القضايا، بفضل تسيير ومتابعة الملفات بواسطة الإعلام الآلي، من بداية تسجيل الطعن إلى غاية تسويته نهائيًا، وضمنت الشفافية والموضوعية في جدولة القضايا ومعالجتها والفصل فيها، من خلال تمكين كل المتدخلين من الإطلاع بسرعة على الملفات، بما في ذلك المواطن المعني بالأمر ومحاميه، بواسطة الشباك الالكتروني . كما يتم الاسترشاد بهذه الأداة في اتخاذ القرارات في مجال التسيير، وذلك بفضل توفير إحصائيات صحيحة ومنتظمة، كفيلة بتوضيح الاتجاهات والخصائص الكبرى للمنازعات في مختلف الميادين المدنية والجزائية.

وقد تمت تكملة هذه الأداة باتجاه المتقاضي والمواطنين بشكل أعمّ، بموقع خاص للأنترانات ، من أجل الإعلام وتعميم المعلومات المتعلقة بالقانون، فضلاً عن المعلومات المفيدة لكل مستعمل للمرفق العمومي للعدالة، و جدول جلسات المحكمة العليا، وجدولاً يتضمن الأحكام الصادرة خلال هذه الجلسات ذاتها، قصد تجنيب المواطن تنقلات تكلفه مصاريف باهظة. كما ستُنشر فيه الأحكام الهامة التي أصدرتها المحكمة العليا، وكذا دراسات قانونية، وسيشكل بذلك نافذة مفتوحة على العالم الخارجي.

فخامة السيد رئيس الجمهورية،

لاشك أن نشاط المحكمة العليا يُقدّر وفق النتائج المنتظرة منها، من حيث تقليص آجال الفصل في القضايا.

.../...

ومع أنني لا أريد تبرير الوضع الذي كان سائدًا في السنوات الأخيرة، إلاّ أنني، حرصًا على توضيح هذا العرض، يجب أن أشير إلى أنه، منذ سنة **1990**، سُجل تراكم غير مسبوق للقضايا محل الطعن بالنقض. وعلى سبيل البيان، يُلاحظ أنه من سنة **1964**، التي تم فيها تنصيب المحكمة العليا، وإلى غاية سنة **1990**، لم يُسجل سوى **60.000** طعن بالنقض، في حين أنه من سنة **1991** إلى سنة **2007**، بلغ عدد الطعون **440.000** طعن، أي حوالي **8** أضعاف ذلك المسجّل خلال الفترة الأولى.

وبغض النظر عن الأسباب الموضوعية والذاتية التي قد تفسر مثل هذه الزيادة المتنامية لعدد الطعون والمتجهة نحو التطور باستمرار، يُلاحظ أن المادة الجزائية تشكل أكثر من نصف القضايا ثم تليها، وفق التدرج التنازلي، القضايا الاجتماعية، والعقارية، وقضايا المسؤولية المدنية، والتجارية والبحرية، وأخيرًا، القضايا العائلية.

كما يجب القول أن الجهود التي يبذلها القضاة، في هذه السنوات الأخيرة، سمحت بتقليص حجم القضايا تحت النظر بشكل معتبر، حيث بلغ عدد القضايا التي تم الفصل فيها، مستوى عدد القضايا المسجلة بالنسبة لنفس الفترات؛ غير أن هذه الجهود تبقى محدودة وتدعونا إلى تصور مقاربات جديدة من شأنها وضع حدّ للتراكم الذي استعرضتُها آنفًا.

فخامة السيد رئيس الجمهورية،

إن تحليل الإحصائيات المسجلة بالنسبة لهذه السنوات الأخيرة، يبيّن بوضوح أن الطعون في المادة الجزائية، ولاسيما في مجال الجنح والمخالفات، تشكل عبئًا قد تعجز الجهة القضائية عن تحمله، بالنظر إلى الوتيرة الحالية، وتحسبًا للتطور المتوقع. فالأمر يتعلق، إذن، بالحدّ من هذه الحركة المتسارعة، من خلال إقرار تدابير ذات طابع تشريعي ترمي إلى توسيع انقضاء المتابعات الجزائية، بفعل سحب الشكوى من طرف الضحية، ليشمل كل الجنح الخاصة بالمساس بالممتلكات وبعض الجنح البسيطة المتعلقة بالمساس بالأشخاص. ولا شك أن مثل هذا الإجراء الجديد إذا تمّ اعتماده سيقلص من حجم هذه القضايا على مستوى الطعن بالنقض التي تشكل أكبر نسبة من القضايا المعالجة.

ومن أجل تكملة مثل هذه التدابير، يُستحسن إقرار اللجوء إلى الوساطة في المادة الجزائية بهدف حماية حقوق الضحايا وتشجيع روح التسامح والمصالحة.

وفيما يخص المادة المدنية، وبشأن المنازعات العقارية، تجدر الإشارة إلى أنها تتعلق، بنسبة كبيرة، بدعاوى الملكية، وذلك بسبب عدم القيام بعملية المسح على مستوى التراب الوطني. إن مثل هذه الوضعية لا يمكن تصورها في البلدان التي أنجزت عملية مسح الأراضي.

أما فيما يخص المنازعات الاجتماعية، ولاسيما تلك المرتبطة بالتشريع الخاص بالعمل، فإننا نأمل أن يسمح المشروع المتعلق بهذا الشأن بسدّ الثغرات وأن يأتي بالتوضيحات الضرورية التي قد تضع حدًا للوضعيات الناتجة عن التحولات الاقتصادية التي تشهدها بلادنا.

.../...

فخامة السيد رئيس الجمهورية،

إن المتقاضي ينتظر من المحكمة العليا أن تفصل في طعنه في آجال معقولة، بل أن تقوم كذلك، بالنظر إلى الدور المخول لها دستوريًا كآخر هيئة للطعن، بإصدار حكم أمثل.

إن حجم العمل الذي يقوم به القاضي لدى المحكمة العليا يجب أن يتوافق مع نشاط البحث الضروري الذي يرافق معالجة كل ملف، إذ أصبح التخصّص قاعدة ثابتة. ولهذا الغرض، نأمل اعتماد نظام قضاة "مساعدين"، يكلفون على غرار ما هو معمول به في بعض الدول، بمساعدة المستشارين في الأبحاث والتحضير المادي للملفات.وسيؤدي ذلك، آجلاً، إلى رفع المردودية للمحكمة العليا، وكذا تحسين نوعية الأحكام التي تصدرها.

فخامة السيد رئيس الجمهورية،

إن ضمان عدالة مُثلى يتوقف أيضًا على مستوى تكوين موظفيها. وبهذا الصدد، يجب الاعتراف أنه، نظرًا إلى التوقف عن التوظيف على مدى سنوات عديدة، اعتمدت المحكمة العليا حلولاً بديلة، لا تستجيب لمعايير الكفاءة والمستوى المطلوب لاسيما، من خلال اللجوء إلى "تشغيل الشباب" وعانت من انعكاسات تدني مستوى الموارد البشرية. وفضلاً عن التوظيف المباشر عن طريق المسابقات، فإن توظيفا داخليًا لأحسن الموظفين على مستوى المجالس القضائية والمحاكم، من شأنه

تحسين أداء مؤسستنا. ومن البديهي أنه لا يمكن إقرار التوظيف الداخلي، إلاّ إذا تم توفير شروط محفزة.

فخامة السيد رئيس الجمهورية،

إنه ليسعني في هذا المقام إلاّ أن أُجزم بأن إرادة الرجال والنساء الذين يشكلون هذه المؤسسة راسخة، وأن رغبتهم في العمل من أجل أن تستعيد المكانة اللائقة بها ضمن غيرها من مؤسسات الدولة، حازمة أكثر من أي وقت مضى. وقد بدأت هذه الهمّة العالية تُؤتي ثمارها، من خلال النتائج الملموسة المحرزة.

وفي الأخير أشكر الجميع على كرم الإصغاء،
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.